دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن

عبير ناصر الزعبي

مدير دائرة الدراسات والتطوير /بلدية عين الباشا الجديدة

Abeer Nasser Al-Zoubi
Director of the Studies and Development Department / New Municipality of Ain Al-Basha

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن، واعتمدت الدراسة على المنهجي الوصفي التحليلي، وشملت عينة الدراسة (101) من موظفي وزارة التخطيط وموظفي شركة الاتصالات الأردنية، ومنتسبي اتحاد المرأة الأردني، وتم صياغة فرضيات أساسية أجابت عليها الباحثتان وشملت هذه الفرضيات دور المنظمات المدنية على الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية، الصحية، السكانية، البيئية، الثقافية، الصحية، السياحية، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني لم تعلب دوراً مؤثراً في جوانب التنمية: الاجتماعية، الاقتصادية، الإسكانية، السياحية، بينما لعبت دوراً في التنمية التربوية، البيئية، الثقافية، الصحية، كما أشارات النتائج إلى أن قطاعات المنظمات المدني الثلاث (الحكومي، الخاص، الأهلي) لا تختلف فيما بينها من حيث الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالأردن، وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها تشجيع اقامة مؤسسات ومنظمات المجتمع بدعمها وتمويلها.

Abstract

This study aimed to identify the role of civil society organizations in local development in Jordan. The study relied on the analytical descriptive methodology. The study sample included (101) employees of the Ministry of Planning, employees of the Jordan Telecom Company, and members of the Jordanian Women's Union. Basic hypotheses were formulated, which the researchers answered. These hypotheses included the role of civil organizations on the social, economic, educational, health, demographic, environmental, cultural, health, and tourism aspects. While it played a role in educational, environmental, cultural, and health development, the results also indicated that the three sectors of civil organizations (governmental, private, and civil) do not differ among themselves in terms of the role that civil society organizations play in local development in Jordan. The study came out with several recommendations. One of the most important is encouraging the establishment of institutions and community organizations with support and financing

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية الأردنية

المقدمـــة

تعتبر قضية التنمية بشكل عام والتنمية المحلية للمجتمعات بشكل خاص من أهم القضايا التي شغلت علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة حديثاً، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار.

لذا فالتنمية مفهوم قديم على مستوى الممارسة حديث على مستوى التنظير ، تتجلى أهميتها من مدى الحاجة إليها ،إذ لم يكتب لأي مجتمع نصيب من التقدم دون اتخاذ التنمية طريقاً لذلك التطور، وقد اهتمت الدول المتقدمة بالتنمية وتطبيقاتها قبل الدول النامية، وإذا كانت هناك مشكلات أو معوقات في برامج التنمية المحلية فإنها تكمن في التطبيقات، ومع ذلك تبقى التنمية الطريق الوحيد الذي لا غنى عنه من أجل التقدم والتطور ، فمن بين أهم مبررات التنمية للمجتمعات المحلية في الأردن هي التزايد السكاني من جهة ومحدودية فرص العمل من جهة أخرى، بالإضافة لارتفاع نسب البطالة بين مختلف شرائح المجتمع (السنبل،2001 ،3)

وإن التصدي لهذه المشكلات المتداخلة ومعالجتها لا يمكن إلا من خلال عملية تحول إرادية شاملة لكل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث تقوم عملية التنمية في جوهرها على المواطن، من خلال تنمية حقيقية شاملة يسهم فيها جميع مؤسسات الوطن بكافة مراحلها وبأطر وطنية منطلقة من واقع المجتمعات من خلال جهات مؤهلة وذات خبرة في هذا المجال، كالقطاعات الحكومية، والقطاعات الخاصة، والقطاعات الأهلية (بيومي، 4:2002)

ونتيجة التحولات والتطورات التاريخية التي مر بها مفهوم المجتمع المدني ظهرت تعاريف عدة منها تعريف الفلاسفة الأخلاقيين الذين جعلوه مؤشرا رئيسا للتطور من حالة الطبيعة إلى حالة الحضارة، فوصف بأنه " كل تجمع بشري انتقل وخرج من حالة

الطبيعة الفطرية إلى حالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي (بيومي، 2002 : 173).

مشكلة الدراسة:

من خلال استقراء ما جاء في دراسة المعهد العربي لإنماء المدن (2010) ، حول قضايا التنمية المحلية في الأردن فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تزامن النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدلات البطالة حيث تبلغ حوالي 11% على مستوى عَمَّان، وتزداد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات وخاصة لدى النساء، وتعتبر المشاركة النسائية في قوة العمل منخفضة نسبيًا حيث تصل إلى 12% فقط.

وأشارت الدراسة إلى أنه يوجد ما يقرب من نصف مليون عامل أجنبي يعملون في الأردن معظمهم في عَمَّان، يعملون في أعمال البناء والمخابز والمطاعم والشركات الصغيرة للملابس ووظائف أخرى لا يوجد فيها عمالة أردنية، ولا تزال ثقافة العيب تنتشر في الأردن عامة وفي عمان خاصة حيث يعزف الكثير من الشباب عن العمل في الوظائف الدنيا مثل النظافة وبعض الأعمال اليدوية.

لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال التالي : ما دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن ؟

فرضيات الدراسة

1 ـ لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن.

2 ـ لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاقتصادي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن.

3 ـ لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب التربوي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن.

4 ـ لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب البيئي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن.

5 ـ لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الإسكاني للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن.

6 ـ لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الثقافي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن.

7 ـ لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الصحي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن.

8ـ لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب السياحي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن.

9 ـ لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجوانب التالية(الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والتربوي، والإسكاني، والبيئي، والسياحي).

10ـ لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى(للقطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص)

أهداف الدراسة

أولاً: تطوير إطار نظري حول مفهوم التنمية المحلية، وأهدافها، ومجالات العمل من خلالها، وأهميتها في تقدم وتطور وازدهار الدول، وماهية المساعدات الخارجية للتنمية المحلية، والتطرق لتجارب بعض الدول في التنمية المحلية.

ثانياً: تقصي دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن.

ثالثاً: التوصل للنتائج، ومناقشتها ، ومن ثم إجراء التوصيات في ضوء نتائج الدراسة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة كونها تبحث في موضوع حيوي يمس كافة شرائح المجتمع الأردني ، ويشكل أهمية كبيرة تتمثل بما يلي:

- تعتبر التنمية المحلية من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي.
- إن التنمية المحلية تعمل على الوصول إلى مستوى أعلى من التوازن في توزيع مكتسبات التنمية بين مناطق المملكة، والوصول إلى مستوى أعلى من اللامركزية في العمل التنموي، وتعزيز الحاكمية الرشيدة في الإدارات المحلية لتقديم الخدمات للمواطنين بأعلى جودة وأسرع الطرق وأقل التكاليف.

محددات الدراسة

تتحدد الدراسة بما يلي:

1. المحددات المنهجية: تتحدد الدراسة الحالية بالمتغيرات التي تدرسها وهي: دور منظمات المجتمع المدني، والتنمية المحلية في الأردن ،كما وتتحدد بالمنهج الوصفي لدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن وبعينة الدراسة (101)، والأساليب الإحصائية المستخدمة كالمتوسط الحسابي، والنسب المئوية، واختبار ت، ومعامل ارتباط بيرسون، وغيرها.
2. المحددات المكانية: تتحدد الدراسة الحالية بوزارة التخطيط، وشركة الاتصالات الأردنية، واتحاد المرأة الأردني.
3. المحددات البشرية: سوف توزع أداة الدراسة على العينة من موظفي القطاع الحكومي والخاص والأهلي.
4. المحددات الزمانية: ستقوم الباحثة بإجراءات الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من عام 2010-2011

مصطلحات الدراسة

التنمية المحلية: هي جهد تشاركي موجه لحشد جهود المجتمع المحلي بكافة فعالياته، وتحفيز طاقاته الكامنة وغير المستغلة لخلق حياة أفضل للمواطنين في محلياتهم (البابا وصلاح، 2009 : 24).

وتعريف إجرائياً: بأنها مزيج جهد مشترك يحوي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية،والتربوية وغيرها بحيث تتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع، وما هو ممكن للتحقيق، وسيتم قياس مستوى التنمية لتلك المجالات من خلال فقرات أداة الدراسة.

منظمات المجتمع المدني: هي جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحا اقتصادية ولكن لها دور سياسي يتمثل في المساهمة في صياغة القرارات من موقعها خارج المؤسسات السياسية (السنبل، 2001 :6)

وتعرف إجرائياً بأنها: المؤسسات والمنظمات التي تعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته وتشمل (القطاع الحكومي ، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي) ، واقتصرت الدراسة على وزارة التنمية الاجتماعية من القطاع الحكومي، وشركة الاتصالات من القطاع الخاص، واتحاد المرأة الأردني من القطاع الأهلي)، وسيتم قياس دورها في إحداث التنمية المحلية من خلال فقرات أداة الدراسة.

التنمية المستدامة:

هي تنمية اقتصادية-اجتماعية ، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها ، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية .

الإطار النظري

المقدمة

تنطوي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى

الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم (ابراهيم،133:1980)، فالأمر يتعلق إذن بعمليات هادفة محدودة في الزمان والمكان تراهن على التغيير الإيجابي طبعا، إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها تستهدف أبعادا مفتوحة على ما هو لوجيستيكي أو ما هو معنوي تقود ختاما نحو تغيير السياسات و الممارسات والمواقف.

لكن تعريف التنمية يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلا يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام، في حين يلح علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساس، وهذا ما يسير على دربه المتخصصون في التربية السكانية. إذ لا يوجد تعريف موحد للتنمية، إنها ترتبط بالتصنيع في كثير من الدول، وترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل يذهب الساسة مثلا في وصفها بعملية تمدين تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، بينما يميل آل الاقتصاد إلى معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي وهذا الاختلاف الذي يبصم مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عمليه استدماج مفاهيمي تلح على أن التنمية هي كل متداخل ومنسجم، وأنه تكون ناجعة وفعالة عندما تتوجه في تعاطيها مع الأسئلة المجتمعية إلى كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان والمجتمع، عبر مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الثقافية والبيئية ....ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المحتمل للتنمية، ولهذا فالتنمية لن تكون غير تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي .

التنمية المحلية

التنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من

منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (عماري،2004).

إنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية و كل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش و الاندماج و الشراكة و الحركية.

دور القطاع العام في التنمية المحلية متمثلا بوزارة التخطيط

وأولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي محور التنمية المحلية جل عنايتها، فقد قامت بتأمين الدعم والتمويل لمجموعة من البرامج والمشاريع التي تستهدف ترسيخ وتعزيز التنمية المحلية في مختلف المحافظات والبلديات، إضافة إلى تمويل والإشراف على تنفيذ مشاريع تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى زيادة إنتاجية المواطنين وتحسين المستوى المعيشي للمناطق الأقل حظاً في المملكة.

ففي مجال التنمية المحلية في البلديات، فقد قامت الوزارة بتوفير تمويل بقيمة 86.3 مليون دينار لعدد من البرامج والمشاريع التنموية من أهمها مشروع التنمية الإقليمية والمحلية، وبرنامج مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية، وبرنامج تطوير البلديات وتعزيز المشاركة الشعبية. كما قامت الوزارة، وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية، بتمويل مشروع إنشاء عشرة أسواق شعبية بتكلفة إجمالية تبلغ (3) مليون دينار كمرحلة أولى في عشرة بلديات هي (معاذ بن جبل، وجرش الكبرى، وكفرنجة الجديدة، والمفرق الكبرى، وعين الباشا الجديدة، والشونة الوسطى، وذيبان الجديدة، ومؤتة والمزار، والقادسية، والحسينية الجديدة). وفي إطار تطوير قطاع المسالخ في المملكة، وفي ضوء الموافقة على تخصيص مبلغ (2.4) مليون دينار لتطوير المسالخ في ستة بلديات هي مادبا والرمثا واربد والطفيلة والمفرق والسلط، فقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية ومشاركة الوزارات المعنية بقطاع المسالخ ومن خلال فريق فني متخصص بإجراء التقييم المطلوب حول أوضاع المسالخ في هذه البلديات تمهيداً لوضع خطة عمل لتطويرها.هذا إلى جانب توفير تمويل بقيمة (1.82) مليون دينار لتوريد (28) صهريج

نضح للبلديات، والذي من شأنه العمل على مساعدة البلديات المستفيدة على مواجهة مشكلة التخلص من النفايات السائلة نتيجة لعدم توفر شبكات الصرف الصحي وبما يؤدي إلى تخفيض الكلفة على المواطنين وللحد من الآثار السلبية على البيئة.

دور القطاع الخاص في التنمية المحلية

- ومن الأمثلة عليها: شركة الأهلي للتمويل الجزئي (AMC) : هي أول قطاع خاص كمؤسسة تمويلية مملوكة للبنك الأهلي بنسبة 100%، وتقوم على سياسة الإقراض الفردي مستهدفة أصحاب المشاريع المحلية والصغيرة القائمة والتي لها نشاط تجاري، بضمانة واحد أو أكثر ككفلاء للقرض. وتتراوح قيمة القروض بين (700-1500د.أ) والذي هو الحد الأعلى لقروض مؤسسات الاقراض الجزئي. وعليه، نرى بوضوح أن مؤسسات الاقراض الجزئي لا تغطي إلاّ شريحة ضئيلة من المجتمع من ذوي الدخل المنخفض (أو حتى المتوسط) وليس طبقة الفقراء.

- شركة الأردن للإقراض الجزئي (JMCC): شركة غير ربحية تأسست بواسطة مؤسسة نور الحسين، وتقوم بتوزيع القروض على الأفراد من ذوي الدخل المنخفض وليس بالضرورة أن يكون لهم عمل تجاري قائم، وتتطلب وجود كفيل واحد كضمانة. هذه المؤسسة وصندوق إقراض المرأة يستهدفون الطبقة الأكثر فقراً، والذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك.

- شركة الشرق الأوسط للإقراض الجزئي (MEMCC): هي مؤسسة تمويلية نشأت من خلال مشروع مشترك لثلاث بنوك أردنية رئيسية ومؤسسة محلية، لتقدم خدمات التمويل الجزئي للأردنيين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط وخصوصاً لذوي المشاريع المحلية والصغيرة.

وتقوم هذه المؤسسة على سياسة الإقراض الفردي والجماعي بقروض تتراوح بين 100- 14000 دينار أردني. ومع ذلك فان معدل القروض التي تقدمها يعتبر عالي مقارنة مع شركات رئيسية أخرى مشابهة.

دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المحلية

مفهوم المنظمات غير الحكومية وماهيتها

إن أهم مايميز المنظمات غير الحكومية عن غيرها من المنظمات هي رسالتها والغرض من إنشاءها، فالمنظمات الخاصة، كان الغرض من إنشائها هو تحقيق الربح، والحكومية وجدت للدفاع عن البلاد وحماية مكتسباتها، وأمنها القومي لتحقيق الأمن والعدالة بين أفراد المجتمع والعمل على تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع بتحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على البطالة، في حين أن المنظمات غير الحكومية وجدت غالبا لتقديم بعض ويمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية وجدت أو أنشئت لكي تقدم خدمات ليس هدفها الرئيس تحقيق الربح منها، ودخلها وأصولها يجب أن يوجه لخدمة رسالتها والهدف الأساسي الذي أنشئت من اجله، وفي حالة حل أو إنهاء المنظمة يجب أن لا يذهب أي شيء منها إلى أفراد أو منظمات خاصة .

ويعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية " بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات ، أما مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات ، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية " .

أما الأمم المتحدة فتعرف المنظمات غير الحكومية " بأنها منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد ، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجهات الإنمائية ، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية ، الطوارىء، إعادة التأهيل ، وكذلك ثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية المنظمات غير الحكومية في التنمية

أخذت دول العالم المختلفة تهتم بالمنظمات غير الحكومية لأسباب عديدة من أهمها ما يلي:

1- كونها تعكس حاجة تنموية اجتماعية، عادة ما تنشا داخل المجتمعات المحلية، وبذلك تكون الرد الطبيعي أو العفوي لحاجات تنموية اجتماعية لفئة معينة أو مجموعة أو

شريحة من السكان أو منطقة جغرافية أو مجموعة أو تيار سياسي أو قضية اجتماعية.

2- القدرة على التحرك بحرية نسبية، حيث إنها متحررة نسبيا من المحددات الحكومية والرسمية من نواح عديدة ، بما فيها النواحي السياسية والإدارية

3- التواصل والاتصال مع الفئات المستهدفة ، تبعا لبنيتها وطبيعتها غير الرسمية وعنصر التطوعية، فان المنظمات عادة ما تكون اقدر على الوصول والتواصل مع الفئات المستهدفة.

4- كونها أكثر تقبلا وتحوز على ثقة أكبر من قبل الفئات المستهدفة ، تبعا للدرجة العالية من الاتصال والتواصل مع الفئات المستهدفة، فإن المنظمات عادة ما تحوز على ثقة أكبر من قبل هذه الفئات وبالتالي يتم التعامل بإيجابية أكبر .

5- مرونة الحركة، عادة ما يكون للمنظمات غير الحكومية مرونة نسبية عالية في التحرك ، وخاصة لكونها أكثر تحررا من قيود البيروقراطية التي تعاني منها الجهات الحكومية.

الدراسات السابقـــة

تناولت العديد من الدراسات العربية منها والأجنبية دور المنظمات في التنمية من جوانبٍ عديدة وبأساليبٍ فمنها ما ركز على دور المرأة في التنمية المحلية، ومنها تناول موضوع العلاقة بين دور منظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي في التنمية، ومنها ما تناول معوقات التنمية المحلية وغير ذلك ، فكانت كالتالي:

الدراسات العربية

1 ـ تناولت دراسة علاو (2009) في اليمن ، بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن بين الواقع والمأمول" ، هدفت إلى تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن، وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والتنمية الثقافية، حيث تكونت عينة الدراسة من (127) منظمة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية اليمنية، وتضم الجمعيات الفنية والأدبية والجمعيات العلمية،

بالإضافة إلى القطاع الخاص ، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان لذلك، وأشارت أبرز النتائج إلى عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني اليمني غير الحكومية كمؤسسات شريكة للحكومة والمجتمع في التأثير على السياسات العامة للدولة وفي صنع القرار في مجال التنمية المحلية.

- وتناولت دراسة العطيات (2008) في الأردن، بعنوان " دراسة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي" ، هدفت إلى التعرف على واقع العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني في الأردن والعالم، وكذلك على البرامج والمشاريع المشتركة التي تقوم بها، إضافة إلى تحليل إيجابيات وسلبيات هذه العلاقة، من وجهة نظر القائمين على المؤسسات المحلية، وتكونت عينة الدراسة من ثمان منظمات مجتمع مدني، تعمل في مجالات مختلفة كالبيئة والمرأة وحقوق الإنسان وحماية المستهلك ومراكز البحوث والدراسات، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان، وأشارت أبرز النتائج إلى ميل منظمات المجتمع المدني لأن تكون مستقلة أكثر من ميلها إلى الارتباط الداخلي فيما بينها، كما وأشارت إلى أن تنظيمات المجتمع المدني العالمية، وتحديداً الألمانية هي الأكثر حضوراً في دعم منظمات المجتمع المحلي، تليها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الحكومية ومنها شبه الحكومية، في حين أشارت إلى أن المنظمات المحلية التي لا تلق دعماً خارجياً أو حتى داخلياً هي منظمات حقوق الإنسان، وغالباً ما تكون محدودة النشاط.
- وتناولت دراسة الشرجبي (2008) في صنعاء / اليمن ، بعنوان "مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية" ، هدفت إلى تعزيز جوانب الشراكة القائمة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف التنمية الألفية 2015م، كما وهدفت إلى دراسة أثر المشاريع على المجتمع وتعزيز الوعي التنموي والسلوك الاقتصادي الرشيد للمجتمع ، بالإضافة إلى التعرف على مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في نشاطاتها الإنمائية تجاه الأفراد خاصةً والمجتمع عامة، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من منظمات المجتمع المدني (كمنظمة الدفاع عن الحقوق

والحريات، ومنظمة البحوث والدراسات والمعلوماتية ومنظمة تنمية المرأة والطفولة)، حيث تم استخدام المنهج الميداني بالإضافة إلى الاستبيان الذي وزع على عينة الدراسة ،حيث توصلت نتائج الدراسة إلى ازدياد دور منظمات المجتمع المدني في أنشطة التنمية، وخاصة في التخفيف من الفقر، وتعزيز الحكم الجيد وحقوق الإنسان، عبر تهيئة بيئة مواتية للتنمية عبر سلسلة من الغايات الإنمائية الواضحة من أهمها العمل على ترسيخ الديمقراطية في"مجتمع مدني قوي" واعتماد مبدأ الشراكة الحقيقية من أجل التنمية، منوهة بفاعلية وتعاظم دور منظمات المجتمع المدني في وجود دولة النظام والقانون، إضافة إلى ما يتميز به هذا الدور من السرعة وسهولة حصول المستفيدين على ثماره، واعتماده في الأساس على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

- وتناولت دراسة ملاوي (2008) في الأردن، بعنوان "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، هدفت إلى إعطاء خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني وأهميته في عملية التنمية من خلال شراكته مع كل من القطاعين :العام والخاص ، من جميع القائمين على العمل التنموي في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وتم استخدام الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى محدودية أثر قطاع المجتمع المدني في عملية التنمية ،بالإضافة إلى تمركز برامج منظمات المجتمع المدني في الأردن حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان.
- كما وتناولت دراسة السيوف (2007) في الأردن، بعنوان "منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي :دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية"، هدفت إلى إظهار مدى فاعلية برامج التمكين التي تنفذها بعض هذه المنظمات في تغيير أوضاع المرأة الأردنية، واعتمدت في منهجها على المسح الاجتماعي لجمع البيانات حول المنظمات المعنية بالمرأة، وشملت الدراسة عينة قصدية تكونت من 314 امرأة منهن 108 قياديات تم اختيارهن من سبع منظمات، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الاستبيان ، وأشارت أبرز النتائج إلى اعتناء المنظمات قيد الدراسة بمجالات التمكين

المختلفة منها (الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي والنفسي والتخطيطي المتعلق بالسياسات الموجهة للمرأة)، بالإضافة إلى إشارتها إلى أن حجم إقبال المرأة على المجال الاقتصادي يفوق حجم إقبالها على المجالات الأخرى، ويتأثر مستوى فاعلية إقبالها بصورة إيجابية لصالح النساء الشابات الريفيات، والمتعلمات، فضلاً عن إشارتها إلى تفوق مستوى فاعلية برامج الصندوق الهاشمي للتنمية البشرية على بقية المنظمات.

- في حين تناولت دراسة أمين(2007) في سوريا، بعنوان " واقع التنمية الريفية وآفاقها المستقبلية في محافظة ريف دمشق" ، هدفت إلى التعرف على واقع التنمية الريفية في محافظة ريف دمشق في سوريا، بالإضافة إلى رصد وتحليل مقومات التنمية الريفية في محافظة ريف دمشق، ولتحقيق أغراض الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الكمي الإحصائي، الذي يعتمد على جمع البيانات، وتصنيفها، وعرضها، وتحليل المعطيات، وشملت عينة الدراسة دوائر التنمية الريفية الحكومية التابعة لريف دمشق، وأظهرت نتائج الدراسة تدني استخدام الأساليب التكنولوجية، والبحث العلمي مما يشير إلى تدني مستوى التنمية المحلية في الريف السوري، وقد عزت الدراسة ذلك إلى تدني المستوى التعليمي للموارد البشرية العاملة في الريف.

الدراسات الأجنبية:

- تناولت دراسة ماكن Macken (2009) في إيرلندا، بعنوان "موانع التغيير للتنمية الريفية في إيرلندا"، هدفت إلى تحري موانع التغيير التنموي لمواجهة تحديات التنمية الريفية، بالإضافة إلى استكشاف العواملَ الإجتماعية الثقافيةَ، التي تساعد على الإرتقاء بالتنمية الريفية المعاصرة ، ولتحقيق أغراض الدراسة، تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية وإلقاء الأسئلة على القائمين على التنمية الريفية والمهتمين بها، وجاءت أبرز النتائج بارتفاع مستوى التنمية المحلية في الريف بإيرلندا، ومواكبتها للتقدم والتطور التكنولوجي .

- وتناولت دراسة بيتر Peter (2007) ، في روسيا ، بعنوان "فروق التعويض الناشئة لدى العمالة والإسكان: و تقديرات نوعية الحياة في المدن الروسية"، هدفت إلى بيان ما إذا كان نموذج التعويض عن اختلافات وسائل الراحة الرئيسية لسكن العمال المقدم من الحكومة مجدياً في زيادة إقبال العمال على السكن ذي الخدمات الأقل، كما هدفت إلى بيان مستوى الراحة التي توفرها الوسائل المقدمة من قبل الحكومة تجاه سكن العمال في روسيا، و لتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بقياس مستوى راحة العمال في ضوء إحدى عشرة من وسائل الراحة المقدمة إليهم، حيث أشارت النتائج إلى أن العمال يتلقون تعويضات فيما إذا كانت المساكن المقدمة إليهم من قبل الحكومة، تعاني من ظروف بيئية ومناخية سيئة، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الخدمات التنموية المقدمة من المنظمات الحكومية، وتدني مستوى الخدمات التنموية المقدمة من القطاع الخاص.
- وتناولت دراسة بنت طلال bint Talal (2004) في لندن ، عنوان " تحليل دور إحدى منظمات المجتمع المدني الأردني في التنمية" ، هدفت إلى تحليل دور إحدى منظمات المجتمع المدني الأردني في التنمية، وهو الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، في دفع مسيرة التنمية الشاملة إلى الأمام، وتكونت عينة الدراسة من مسيرة الصندوق الهاشمي منذ تأسيسه ثم مراحل تطوره وانتشاره وطرق تمويله وجميع التحولات المرتبطة بذلك، وجاءت أبرز النتائج بأن الأحداث الساخنة في المنطقة والاعتماد على المساعدات الخارجية، أعاقا جهود التنمية، وأن مرحلة السبعينيات مّثلت مرحلة ديناميكية للتنمية الاقتصادية.
- كما وتناولت دراسة برنت، Brent (2002) في بريطانيا ، بعنوان "مدى تأثير الأهداف التي تسعى المشاريع التي تدعمها الحكومة"، هدفت إلى التعرف على مدى تأثير الأهداف التي تسعى المشاريع التنموية التي تدعمها الحكومة، من خلال المؤسستين الرئيستين العاملتين في مجال الاستثمار العقاري الإسكاني وهما (Freddie Mac and Fannie Mae)، في ذوي الدخل المحدود والمتوسط، والمناطق الجغرافية التي لا تحظى بالخدمات الإسكانية بشكل كاف، عبر استخدام تحليلي يعتمد على مجموعة من

المفاهيم النظرية، والإحصائية، لاختبار بعض العلاقات بين مجموعة المتغيرات موضوع الدراسة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى التنمية في المجال الإسكاني كان مرتفعاً ، إذ ساهمت التنمية المحلية بشكل إيجابي في جعل ملكية المساكن متاحة بشكل أكبر لذوي الدخل المحدود والمتوسط، كما أن الدراسة توصلت إلى أن معدل النمو في ملكية المساكن ارتفع بشكل أكبر لذوي الدخل المحدود والمتوسط.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

يلاحظ مما تقدم، ومن عرض الدراسات السابقة أهمية التنمية المحلية من خلال الدور الذي تمثله في مواكبة المجتمعات للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي، لما لها من أثر في تحسين مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمعات كافة.

حيث ركزت غالبية الدراسات على تقصي دور منظمات المجتمع المدني في إحداث التنمية المحلية، وقد اتفقت بذلك مع الدراسة الحالية في تناولها لتحقيق هدف التعرف على دور منظمات المجتمع المحلي في إحداث التنمية المحلية، كدراسة علاو (2009)، والتي هدفت إلى الكشف عن دور المنظمات العربية في إحداث التنمية ، فكان التوجه على المستوى العربي وليس المحلي، وتناولت بعض الدراسات معوقات التغيير في التنمية المحلية كدراسة Macken (2009.

وبناءً على ما تناولته الدراسات السابقة من أهداف فقد أظهرت أبرز النتائج تدني دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية والنقص في برامج التنمية كدراسة علاو (2009)، ودراسة ملاوي (2008)، ودراسة العطيات (2008)، ودراسة Peter (2007)، في حين أظهرت نتائج الدراسات الأخرى مؤشراً إيجابياً لدور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية كدراسة الشرجي(2008)، ودراسة السيوف (2007)، ودراسة Brent (2002)، ومن جانب آخر أظهرت بعض الدراسات معيقات التنمية المحلية لمنظمات المجتمع المدني كدراسة بنت طلال bint Talal (2004) ،

وفي ظل ما أوردته الدراسات السابقة، فقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناولها الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني والمتمثل بدور القطاع الحكومي ،

والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي في إحداث التنمية المحلية في الأردن، ومن ثم إجراء مقارنة بين الأدوار الثلاثة، لذا تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تناولت التنمية المحلية بهذا الأسلوب، ـ في حدود علم الباحثة ـ ومع ذلك فهي تعتبر مكملة للدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

منهج الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الأردن وذلك من خلال دراسة تحليلية مقارنة لمنظمات المجتمع المدني في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، ولغرض استكمال متطلبات تحقق هذا الهدف، فقد أتبعت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة

تم اعتماد القطاع الحكومي متمثلاً بوزارة التخطيط، والقطاع الخاص متمثلاً بشركة الإتصالات الأردنية والقطاع الأهلي متمثلاً باتحاد المرأة الأردني.

عينة الدراسة

واستناداً على ماسبق، فقد تم توزيع (110) استبانات على منظمات المجتمع المحلي بواقع (40) استبانة على موظفي وزارة التخطيط، و(40) استبانة على موظفي شركة الاتصالات الأردنية، و(30) استبانة على منتسبي اتحاد المرأة الأردني. وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (104) استبانة بنسبة (95.55 %)، واستبعدت (3) استبانات لعدم كفاءتها لمعالجات التحليل الاحصائي، وعليه يصبح عدد الاستبانات الصالحة والتي خضعت للتحليل الاحصائي (101) استبانة بنسبة (91.82 %) من مجموع الاستمارات الموزعة ، وهي نسبة تعد مقبولة لإجراء التحليل الاحصائي .

متغيرات الدراسة

تتكون الدراسة من المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: منظمات المجتمع المدني وله أبعاد كالتالي:

1) وزارة التخطيط .

2) شركة الاتصالات الأردنية.

3) اتحاد المرأة الأردني.

المتغير التابع: التنمية المحلية وله أبعاد كالتالي:

1) الجانب الاقتصادي. 2) الجانب الاجتماعي. 3) الجانب الثقافي. 4) الجانب التربوي.

5) الجانب البيئي. 6) الجانب السياحي. 7) الجانب الصحي. 8) الجانب الإسكاني.

صدق أداة الدراسة وثباتها

أ- صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بالاستعانة بعدد من الباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الادارة والتخطيط بجامعة البلقاء التطبيقية والمتخصصين في مجال التنمية المحلية بالأردن، وذلك لأغراض تحكيم الاستبانة حيث جرى الأخذ بملاحظاتهم وتعديل الصيغة النهائية للاستبانة وفقاً ملاحظاتهم المؤشرة لضمان دقتها.

ب- ثبات إداة الدراسة

قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة القياس كون الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها والتثبت من صدقها ومدى الإعتماد عليها في الحصول على النتائج النهائية للدراسة، وذلك عائد لطبيعة معامل كرونباخ ألفا في اعتماده على الأتساق الداخلي لفقرات القياس، إضافة إلى أعطائه تقديراً جيد للثبات، وهذا يعني قوة الإرتباط والتماسك بين فقرات المقياس، وبالرغم من ان قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها من المعامل غير محددة، إلا أن الحصول على (Alpha ≥ 0.6) يعتبر في الناحية التطبيقية للعلوم الاجتماعية والانسانية بشكل عام أمراً مقبولاً. ودلت مؤشرات كرونباخ الفا على تمتع إداة الدراسة بصورة عامة بمعامل

ثبات عال وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة حيث أن معامل ثبات كافة مجالات وفقرات الاستبانة كانت (0.895) وهي لا شك نسبة عالية ، تؤكد ان فقرات الاستبانة مرتبطة ارتباطا قوياً ومتماسكة فيما بينها ، أما من حيث كل مجال من مجالات الدراسة فقد كانت أقل قيمة لمعامل الثبات هي (0.628)، في حين حققت الأبعاد الأخرى قيماً أكبر لمعامل الثبات وهي قيم مقبولة نسبياً.

المعالجة الإحصائية المستخدمة

اختبار فرضيات الدراسة وبناء النموذج الخاص بها ، احدى الوسائل التي استند اليها الباحث للوصول إلى المؤشرات التي تدعم أهداف الدراسة، ومن خلال استخدام العديد من المعالجات الإحصائية الموضحة أدناه ، من خلال استخدام برنامج (SPSS 15)

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

المقدمة

يتناول هذا الفصل التحليل الاحصائي للمقاييس الاحصائية الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة ضمن البعد الواحد لأبعاد المقاييس التي تم تصميمها وصياغتها في اسئلة الاستبانه، وفي ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة، إضافة إلى التحليل الاحصائي لاختبار فرضيات الدراسة والاستدلالات الاحصائية الخاصة بكل منها باستخدام تحليل الانحدار البسيط وإختبارات الفروق بين المتوسطات. وبناءاً عليه تم عرض النتائج التي توصل إليها الباحث في ثلاث محاور هي :

وصف متغيرات الدراسة

تهدف المؤشرات الاحصائية الاولية في توضيح المتغيرات التي أعتمدت عليها الدراسة اختبار الفرضيات لبحث دور منظمات المجتمع المحلي في التنمية في الأردن. إذ تم

حساب الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد على حده بحيث شمل كل بعد جميع المتغيرات فيه ورتبة الفقرة والأهمية النسبية لها ضمن البعد الواحد. وكما يلي :

أولاً: الجانب الإجتماعي :

الجدول (4 – 1) تظهر نتائج مقاييس وصف وتقييم الجانب الاجتماعي وفقرات القياس الخاصة به، ومنها الوسط الحسابي والانحراف المعياري للوصف والرتبة والأهمية النسبية للتقييم، أن مستوى الجانب الاجتماعي من حيث الأهمية النسبية متوسط ،إذ بلغ الوسط الحسابي لهذا البعد (3.26) **بإنحراف معياري** (0.65) **وكانت فقرة "تعزز القدرات للموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية في المؤسسة" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط** (3.64) **وانحراف معياري** (0.90) **وبأهمية نسبية متوسطة، بينما جاءت فقرة "خطى للامام في مسالة مكافحة الفقر وزيادة التاهيل وزيادة الدخل" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط** (2.94) **وانحراف معياري** (1.00) **وبأهمية نسبية متوسطة.**

ثانياً: الجانب الإقتصادي:

أما نتائج وصف ومستوى تقييم الجانب الإقتصادي، فأن النتائج تبين أن مقياس الجانب الاقتصادي متوسط من حيث الأهمية النسبية، فقد بلغ الوسط الحسابي له (3.18) **بانحراف معياري** (0.66)**، ولقد جاءت كافة فقرات هذا المقياس بأهمية نسبية متوسطة، وكانت الفقرة "تتوفر فرص عمل كافية ومناسبة" من هذا المقياس بالمرتبة الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي لها** (3.24) **بانحراف معياري** (1.01) **وبأهمية نسبية متوسطة، بينما كانت الفقرة "هناك حوافز للشركات والمشاريع المحلية المبتدئة " قد في المرتبة الأخير ة بمتوسط حسابي** (3.08) **وانحراف معياري** (0.89) **وبأهمية نسبية متوسطة.**

ثالثاً: الجانب التربوي:

المحور الثالث الذي تم قياسه هو الجانب التربوي، تظهر النتائج أن مستوى تقييم مقياس الجانب التربوي متوسط نسبياً إذ بلغ الوسط الحسابي للمقياس (3.49) **بانحراف معياري** (0.61)**، وان الفقرة "تتوفر فرص تعليم وتطوير للجميع "، تعد من ضمن الاهمية**

النسبية المتوسطة، إذ كانت الأولى من حيث الرتبة وبمتوسط (3.64) وانحراف معياري (0.90)، في حين جاءت الفقرة " توفر المؤسسة بيئة تعليمية ذات جودة عالية واعضاء هيئة تدريسية كفوءة " في المرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (0.80) واهمية نسبية متوسطة نسبياً.

رابعاً: الجانب البيئي:

اشارت نتائج الجانب البيئي أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس الجانب البيئي هما (3.21) و(0.89) على التوالي، وان الأهمية النسبية له متوسطة نسبياً. وقد كانت الفقرة " تتبنى المؤسسة اسلوب واضح في الرقابة والتفتيش لحماية البيئة واستدامتها " والتي بلغ وسطها الحسابي (3.21) وانحرافها المعياري (0.89) وأهميتها النسبية متوسطة قد جاءت بالمرتبة الأولى من فقرات هذا الجانب، بينما جاءت فقرة " نعمل المنظمة على اعادة تدوير النفايات بطريقة فاعلة " بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.93) بأهمية نسبية متوسطة نسبياً.

خامساً: الجانب الاسكاني:

تشير نتائج مستوى التقييم للجانب الإسكاني أن متوسط مقياس الجانب الإسكاني قد بلغ (3.08) بانحراف معياري (0.72) وله أهمية نسبية متوسطة، وان فقرة "وفر المنظمة خدمات البنى التحتية كالتمديدات الصحية والكهرباء والماء جيدة" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط (3.25) وانحراف معياري (0.94)، بينما جاءت الفقرة " توفر المنظمة مستوى مساكن متطورة " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري (1.00).

سادساً: الجانب الثقافي:

تبين نتائج وصف مستوى تقييم الجانب الثقافي من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتبة والاهمية النسبية لفقراته، أن مقاييس الجانب الثقافي الذي حقق وسطاً حسابياً (3.49) وانحراف معياري (0.73) وبأهمية نسبية متوسطة. وان الفقرة "تقدم المنظمة خدمات مجتمعية" لها وسط حسابي (3.62) وانحراف معياري

(0.91) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تدعم المنظمة الفعاليات الثقافية الجيدة" جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.94) وبأهمية نسبية متوسطة.

سابعاً: الجانب الصحي:

تبين نتائج مقاييس الجانب الصحي الذي حقق وسطاً حسابياً (3.47) وانحراف معياري (0.64) وبأهمية نسبية متوسطة. وان الفقرة " تحرص المؤسسة على الوقاية من الامراض السارية " لها وسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.91) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تهتم المنظمة بتقديم وتطوير خدمات الرعاية الصحية " جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.88) وبأهمية نسبية متوسطة.

ثامناً: الجانب السياحي :

تبين نتائج مقاييس الجانب السياحي الذي حقق وسطاً حسابياً (2.99) وانحراف معياري (0.85) وبأهمية نسبية متوسطة. وأن الفقرة "تقوم المنظمة بتسويق سياحي محلي بتنظيم رحلات دورية" لها وسط حسابي (3.09) وانحراف معياري (0.88) وبأهمية نسبية متوسطة وجاءت بالمرتبة الأولى، بينما الفقرة " تقدم المنظمة تسهيلات بالدفع لهذه الرحلات " جاءت بالمرتبة الأخيرة وبوسط حسابي (2.93) وانحراف معياري (1.02) وبأهمية نسبية متوسطة.

اختبار فرضيات الدراسة

تتناول هذه الفقرة اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة ، حيث تتركز على قبول أو رفض فرضيات الدراسة ، من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط، واختبارات الفروق بين المتوسطات، والاعتماد على اختبار F لصلاحية نموذج الانحدار ، واختبار t لمعنوية معاملات النموذج ، وذلك كما يلي :

الفرضية الرئيسة الاولى :

H_{01} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية في الأردن ، والنتائج موضحة في جدول (1) .

جدول رقم (1) ❖ نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في الجانب الاجتماعي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الاجتماعي	0.126	0.016	1.586	1 99 100	0.211	منظمات المجتمع المحلي	0.126	0.083	1.259	0.211

❖ **يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تظهر نتائج جدول (1) ان نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع الجانب الاجتماعي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني غير معنوي بدلالة إحصائية 0.05، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (1.586) وبدلالة غير معنوية، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.016) ، أي ان متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (1.6%) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الاجتماعي، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (17.553) وبدلالة معنوية (Sig = 0.211) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وترفض الفرضية البديلة التي تنص على:

" يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الثانية :

H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاقتصادي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الجانب الاقتصادي للتنمية المحلية في الأردن ، والنتائج موضحة في جدول (2) .

جدول رقم (2) * نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في الجانب الاقتصادي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الاقتصادي	0.145	0.021	2.129	1 99 100	0.148	منظمات المجتمع المحلي	0.145	0.084	1.459	0.148

* يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج جدول (2) ان نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع الجانب الاقتصادي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني غير معنوي بدلالة إحصائية 0.05 ، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (2.129) وبدلالة غير معنوية، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.021) ، أي ان متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (2.1%) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الاجتماعي، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (1.459) وبدلالة معنوية (Sig = 0.148) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه تقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وترفض الفرضية البديلة التي تنص على :

" يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاقتصادي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الثالثة :

H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب التربوي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الجانب التربوي للتنمية المحلية في الأردن ، والنتائج موضحة في جدول (3) .

جدول رقم (3) *نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في الجانب التربوي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	t المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب التربوي	0.274	0.075	8.019	1 99 100	0.006	منظمات المجتمع المحلي	0.274	0.075	2.832	0.006

*** يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تظهر نتائج جدول (3) ان نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع الجانب التربوي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05 ، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (8.019) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.075) ، أي ان متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (7.5%) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الاقتصادي، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (2.832) وبدلالة معنوية (Sig = 0.006) وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

" يوجد دور دال إحصائياً في الجانب التربوي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الرابعة :

H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب البيئي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الجانب البيئي للتنمية المحلية في الأردن ، والنتائج موضحة في جدول (4)

جدول رقم (4) *نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في الجانب البيئي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب البيئي	0.261	0.068	7.209	1 99 100	0.009	منظمات المجتمع المحلي	0.261	0.78	2.685	0.009

* يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج جدول (4) ان نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع الجانب البيئي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05 ، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (7.209) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.068) ، أي ان متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (6.8%) من التغيرات في المتغير التابع الجانب البيئي، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (2.685) وبدلالة معنوية (Sig = 0.009) وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 ، وعليه ترفض الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

" يوجد دور دال إحصائياً في الجانب البيئي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الخامسة :

H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاسكاني للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الجانب الاسكاني للتنمية المحلية في الأردن ، والنتائج موضحة في جدول (5) .

جدول رقم (5) *نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في الجانب الاسكاني للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الاسكاني	0.085	0.007	0.727	1 99 100	0.396	منظمات المجتمع المحلي	0.085	0.092	0.853	0.396

*** يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تظهر نتائج جدول (5) ان نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع الجانب الاسكاني على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05 ، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (0.727) وبدلالة غير معنوية تشير إلى عدم قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.007)، أي ان متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (0.7%) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الاسكاني، وهي نسبة ضعيفة جداً. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (0.853) وبدلالة معنوية (Sig = 0.396) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الأولى ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على:

" يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الاسكاني للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة السادسة :

H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الثقافي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الجانب الثقافي للتنمية المحلية في الأردن ، والنتائج موضحة في جدول (6) .

جدول رقم (6) *نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في الجانب الثقافي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الثقافي	0.384	0.147	17.122	1 99 100	0.000	منظمات المجتمع المحلي	0.384	0.086	4.138	0.000

* يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج جدول (6) ان نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع الجانب الثقافيي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05 ، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (17.122) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.147) ، أي ان متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (14.7%) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الاسكاني، وهي نسبة ضعيفة. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (4.138) وبدلالة معنوية (Sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة السادسة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

" يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الثقافي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة السابعة :

H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الصحي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الجانب الثقافي للتنمية المحلية في الأردن ، والنتائج موضحة في جدول (7) .

جدول رقم (7) *نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في الجانب الصحيي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب الصحي	0.341	0.116	13.008	1 99 100	0.000	منظمات المجتمع المحلي	0.341	0.077	3.607	0.000

*** يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

تظهر نتائج جدول (7) ان نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع الجانب الصحي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05 ، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (13.008) وبدلالة معنوية تشير إلى قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.116) ، أي ان متغير منظمات المجتمع المدني يفسر ما نسبته (11.6%) من التغيرات في المتغير التابع الجانب الصحي، وهي نسبة ضعيفة. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (3.607) وبدلالة معنوية (Sig = 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الرئيسة السابعة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

" يوجد دور دال إحصائياً في الجانب الصحيي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة الثامنة :

H_{02} : "لا يوجد دور دال إحصائياً في الجانب السياحي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث المتغير المستقل يشير إلى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاته الثلاث والمتغير التابع الجانب السياحي للتنمية المحلية في الأردن ، والنتائج موضحة في جدول (8) .

جدول رقم (8) *نتائج اختبار دور منظمات المجتمع المحلي في الجانب السياحي للتنمية في الأردن

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجات الحرية	Sig** مستوى الدلالة	معامل الانحدار				
						البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig** مستوى الدلالة
الجانب السياحي	0.019	0.000	0.036	1 99 100	0.849	منظمات المجتمع المحلي	0.019	0.109	0.190	0.849

* يكون الدور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تظهر نتائج جدول (8) ان نموذج الانحدار البسيط للمتغير التابع الجانب السياحي على المتغير المستقل منظمات المجتمع المدني معنوي بدلالة إحصائية 0.05 ، حيث قيمة F المحسوبة تساوي (0.036) وبدلالة غير معنوية تشير إلى عدم قدرة نموذج الانحدار على تفسير التغير الحاصل بالمتغير التابع، وأن معامل التحديد قد بلغ (0.000) ، أي ان متغير منظمات المجتمع المدني لا يفسر شيء من التغيرات في المتغير التابع الجانب السياحي، وهي نسبة غير معتبرة بالتحليل. إضافة إلى قيمة t المحسوبة لنموذج الانحدار (0.190) وبدلالة معنوية (Sig = 0.849) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الرئيسة الثامنة ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على :

" يوجد دور دال إحصائياً في الجانب السياحي للتنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن ".

الفرضية الرئيسة التاسعة :

H_{09} : "لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجوانب التالية (الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والتربوي، والإسكاني، والبيئي، والسياحي) ".

لاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام تحليل التباين ANOVA، حيث تم اختيار العامل هو منظمات المجتمع المحلي واحتوت قائمة المتغيرات التابعة على الجوانب الثامنة المذكورة بالفرضية، والنتائج موضحة في جدول (4- 17) .

جدول رقم (9) *

ت	الجانب	F	Sig.
1	الجانب الاجتماعي	3.931	.023
2	الجانب الاقتصادي	5.796	.004
3	الجانب التربوي	5.291	.007
4	الجانب البيئي	6.771	.002
5	الجانب الاسكاني	.955	.388
6	الجانب الثقافي	11.160	.000
7	الجانب الصحي	6.564	.002
8	الجانب السياحي	1.813	.169

- **يكون الاختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

من ملاحظة قيم F المحسوبة ومستوى المعنوية Sig نلاحظ أن بعض منظمات المجتمع المحلي قد أظهرت اختلافات ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يعزى للجوانب الثامنة المعنية بالدراسة، في حين أن المنظمات نفسها لم تظهر اختلاف ذو دلالة احصائية في جوانت تنموية أخرى وعلى النحو التالي:

1- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجانب الاجتماعي ومستوى معنوية (Sig = 0.023).

2- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجانب الاقتصادي ومستوى معنوية (Sig = 0.004).

3- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجانب التربوي ومستوى معنوية (Sig = 0.007).

4- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجانب البيئي ومستوى معنوية (Sig = 0.002).

5- لايوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجانب الاسكاني ومستوى معنوية (Sig = 0.388).

6- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجانب الثقافي ومستوى معنوية (Sig = 0.000).

7- يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجانب الصحي ومستوى معنوية (Sig = 0.002).

8- **لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة** ($\alpha \leq 0.05$) **في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى للجانب السياحي ومستوى معنوية** ($Sig = 0.169$).

الفرضية الرئيسة العاشرة :

H_{010} : " لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى(للقطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص)"

لاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام تحليل التباين ANOVA، حيث تم اختيار العامل هو القطاعات الثلاث لمنظمات المجتمع المحلي واحتوت قائمة المتغيرات التابعة على متوسط الجوانب الثامنة المذكورة بالفرضية، والنتائج موضحة في جدول (10) .

جدول رقم (10) * تحليل التباين ANOVA لقطاعات المجتمع المدني الثلاث

مصدر التباين	F	Sig.
قطاعات المجتمع المدني (الحكومي، الخاص، والأهلي)	2.433	0.093

*** يكون الاختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى** ($\alpha \leq 0.05$)

نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (2.433) **هي ذات دلالة غير معنوية عند مستوى دلالة احصائية** ($\alpha \leq 0.05$) **حيث كان مستوى المعنوية للاختبار هي** ($Sig = 0.093$) **وهي أكبر من** (0.05) **ولهذا نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه:يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التنمية المحلية لدى منظمات المجتمع المدني في الأردن يعزى(للقطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص)"**

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج

بناء على تحليل نتائج فرضيات الدراسة، وبالاعتماد على بيانات الاستبانة التي تم توزيعها على منظمات المجتمع المحلي الحكومي والخاص والأهلي، نستنتج مايلي:

1- لا تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مؤثراً في تنمية الجانب الإجتماعي في الأردن.

2- لا تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مؤثراً في تنمية الجانب الإقتصادي في الأردن.

3- يوجد لمنظمات المجتمع المدني دورٌ مؤثرٌ في تنمية الجانب التربوي في الأردن.

4- يوجد لمنظمات المجتمع المدني دورٌ مؤثرٌ في تنمية الجانب البيئي في الأردن.

5- لا تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مؤثراً في تنمية الجانب الاسكاني في الأردن.

6- يوجد لمنظمات المجتمع المدني دورٌ مؤثرٌ في تنمية الجانب الثقافي في الأردن.

7- يوجد لمنظمات المجتمع المدني دورٌ مؤثرٌ في تنمية الجانب الصحي في الأردن.

8- لا تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً مؤثراً في تنمية الجانب السياحي في الأردن.

9- تختلف منظمات المجتمع المحلي في ما بينها في الدور المؤثر الذي تلعبه في تنمية الجوانب التنموية التالية: الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والصحي، والتربوي، والإسكاني، والبيئي، والسياحي.

10- لا تختلف قطاعات المنظمات المدني الثلاث (الحكومي، الخاص، الأهلي) فيما بينها من حيث الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية بالأردن.

مناقشة النتائج

الجانب الاجتماعي جاء متدنيا ، مع انه بالاصل هذه مؤسسات اجتماعية ثقافية، وربما يعزى ذلك الى قصور التخطيط وعدم المواءمة بين هذه المنظمات من جهة، وبينها وبين الخطة الشاملة من جهة اخرى، وجاءت فقرة تعزز القدرات للموارد البشرية عن طريق برامج تطويرية في المؤسسة في المرتبة الاولى، وربما يعود ذلك للاهتمام الذي توليه

هذه المؤسسات للموارد البشرية، فشعارنا في الاردن الانسان اغلى ما نملك، وبالنسبة الى مكافحة الفقر، وزيادة الدخل فربما يعزى ذلك للعجز في الموازنة والمديونية المتضخمة والمتزايدة في الأردن.

ومن ناحية الجانب الاقتصادي جاء في مرتبة متدنية متوسطة ، وربما يعزى ذلك للازمة العالمية التي وصلت اثارها الى جميع بلاد العالم ، وبالتالي الى الاردن .

الجانب التربوي تتوفر هناك فرص تعليم وتطوير للجميع ، وربما يعزى ذلك للاهتمام الذي توليه الحكومة بالتعليم ، والاستثمار البشري ، ونحن نعتبر في الاردن من الدول الفقيرة الموارد ، وموردنا الاكبر هو راس المال البشري ، نستثمره بالتعليم فيعود على رفع الانتاجية ، وبالتالي يقودنا الى التنمية ، وربما لا تكون البيئة التعليمية ذات جودة عالية ، وربما يعود ذلك الى قلة الامكانات والوضع الاقتصادي السائد .

اما الجانب البيئي فقد جاء بشكل متوسط جيد ، وربما يعزى ذلك الى التخطيط الجيد والتنفيذ والمتابعة الجيدة في هذا المجال، فالتنمية المستدامة تحرص على الاخذ بالاعتبار هذا الجانب، الا ان اعادة تدوير النفايات بطريقة فاعلة كان الادنى، وربما يعزى ذلك الى قلة الوعي الثقافي في هذا الجانب ، والقصور الاعلامي في هذا المجال.

من ناحية الجانب الاسكاني من التنمية فقد جاء متوسطا ضعيفا، الا ان التمديدات والخدمات جاءت بالمرتبة الاولى، فالاردن يخطو واثقا في هذا المجال نحو التنمية ، ولو ان هنالك ضعفا في التمديدات الصحية بشكل خاص ، فقد جاء في دراسة لعام 2004 ان نسبة المساكن التي تصلها خدمة التمديدات الصحية في المملكة 57 % تقريبا ، وهي نسبة متدنية جدا ، وربما يعزى ذلك الى التكلفة الهائلة التي تتضمنها هذه الامدادات ، وكذلك الاسكان فهو وظيفة مضنية، واستثماراتها لا تعاد للتدوير .

الجانب الثقافي من التنمية متوسط جيد، ولو ان المنظمات الخدمية المجتمعية الاولى بها خدمة هذا الجانب، وايلائه فائق العناية والاهتمام، وربما يعزى ذلك الى الوعي الثقافي في هذه المنظمات.

الجانب الصحي جاء متوسطا جيدا، الا ان الاهتمام بالامراض السارية جاء في المرتبة الاولى ، وربما يعزى ذلك الى الوعي الثقافي والصحي العام.

اما الجانب السياحي من التنمية فانه جاء في مرتبة متوسطة ضعيفة متدني عن المعايير الاخرى، وربما يعزى ذلك ان طبيعة عمل هذه المنظمات لايعنى بهذا الجانب لانها

منظمات اجتماعية ثقافية، الا ان المنظمات تقوم بتشجيع بعض الرحلات السياحية، ولكن لا تساهم كثيرا في المصاريف وتسهيلات الدفع للرحلات السياحية، وربما يعزى ذلك الى قلة الامكانات.

القطاع العام

لم يكن الاهتمام بجوانب التنمية في هذا القطاع بمستوى الطموح وربما يحتاج الامر لمزيد من الابحاث لدراسة هذا القصور، ولقد جاءت النتائج كما يلي :-

جاء الجانب الثقافي من التنمية المحلية في المرتبة الاولى في هذا القطاع وربما يعود ذلك الى السياسات والاستراتيجيات المتبعة في وزارة التخطيط والداعمة لهذا الصحي والبيئي بنفس المستوى فالوزارة تهتم بمشكلة التخلص من النفايات وتمويل اجهزة للخدمات الطبية الملكية، والصحة الانجابية وغيرها .

ويتبعه الجانب الاقتصادي فالوزارة تهتم بتمويل المشاريع الاقتصاديةالتنموية وبناء القدرات المؤسسية .

ويتبع الجانب الاجتماعي والوزارة مهتمة بهذا الجانب كتنفيذ برنامج التنمية المحلية في المناطق الاقل حظا .

ويتبع الجانب التربوي والسياحي وربما يعود ذلك الى طبيعة عمل الوزارة وقلة الموارد المالية .

القطاع الخاص

في القطاع الخاص فقد جاء الترتيب كما يلي :-

الجانب الثقافي جاء في المقدمة لما له من اهمية في التنمية، وتبعه الجانبان الصحي والسياحي بنفس المرتبة وهذا ربما يعود لما تجلبه هذه الجوانب من التنمي الربح الاقتصادي وهذا اكثرما يهتم به هذا القطاع .

يليه الجانب الاقتصادي من التنمية، وانا استغرب ان لاياتي هذا الجانب في المقدمة بالنسبة للقطاع الخاص.

ويتبع الجانب التربوي وربما لا ياتي هذا الجانب بمكاسب كبيرة لهذا القطاع ، فلا يهتم به كما ينبغي .

ويتبع الجانبان الاجتماعي والسياحي ، والاولى بهذا القطاع الاهتمام بهاذان الجانبان للاهمية ، فالانسان هو غاية التنمية ووسيلتها . وهذا القطاع الخاص لم يكن كما يجب في دعمه لجوانب التنمية ، وهو شريك فيها وعليه ان يعيد النظر للصالح العام .

القطاع التعاوني

جاء الجانب البيئي في المقدمة ، وهذا الجانب جزء مهم من التنمية ، وتبع الجانب الثقافي ثم التربوي وهما يتعلقان بالموارد البشرية ، والذي يتعامل به هذا القطاع ولاجله . وتبع الجانب الاجتماعي وهو الجانب الذي يفترض ان يتقدم بهذ القطاع وربما يعود ذلك لسوء التخطيط ، وسوء الادارة .

ويتبع الجانب الاقتصادي والصحي والسياحي ، وربم لان هذه المنظمات ليست ربحية وتركز على الجوانب الاخرى .

غير ان دعم جوانب التنمية في القطاع التعاوني كان مخيبا للامال وليس كما يفترض به .

اما عن التشابه في جوانب التنمية بين القطاعات الثلاثة فهو بالجانب الاسكاني والسياحي فقد جاء الجانبان بادنى مرتبتين وربما يعود ذلك الى ضعف التمويل لهذه المنظمات، وغياب الفكر الاداري المستنير والذي يؤمن بالتنمية المحلية كمنطلق للنتمية الكلية ، الى جانب غياب التخطيط والتنسيق بين برامج التنمية .

التوصيات:

1- تشجيع اقامة مؤسسات ومنظمات المجتمع بدعمها وتمويلها .
2- أن تقوم منظمات المجتمع المحلي بالدورالمنوط بها في الجوانب التنمويةوالافقد بعضها المعنى لوجوده أوكشف عن خلل في الرسالة والرؤية الواقعيةالتي أسس من أجلها.
3- التركيز على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني كونهما تشكلان أكثر الجوانب التنموية التي تحتاج للاهتمام ، ليعود بالازدهار الاجتماعي والاقتصادي و يلغي الفروقات الاجتماعية والطبقية الاقتصادية ، ويخلص المجتمع من كثير من الظواهر التي تنم عن ضعف تنموي قد يعود بالنتائج الوخيمة على المجتمع والوطن.

4- العمل على خلق تنسيق وتعاون في جهود ومنظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة ، وبينها وبين الحكومة من جهة اخرى من خلال الشراكة .

5- ان تهتم منظمات المجتمع المدني بشكل عام بالمجالات التنموية في الجانبين الثقافي والتربوي لما لهما من أهمية تنموية في رسم صورة الأمة والحفاظ على الهوية الوطنية وتثبيت القيم والعادات والتقاليد في شخصية المواطن الأردني وزيادة الوعي الثقافي والسياسي والديني ويحفظ للأجيال الحاضرة والقادمة التراث الوطني ليتميزوا به بين الشعوب ولا يذوبوا بينهم بلا شخصية.

6- أن تعمل منظمات المجتمع المدني على الاهتمام بالجوانب التنموية الأخرى، ذلك مع أن البعض منها قد أثبت وجود دور في التنمية المحلية في الأردن إلا أن هذا الدور لم يكن بالشكل المطلوب وهذا ما كشف عنه التحليل الاحصائي للبيانات.

7- أن تنسق منظمات المجتمع المحلي فيما بينها وذلك لزيادة فاعلية أدوار هذه المنظمات في الجوانب التنموية وذلك لتحقيق الأهداف التنموية التي تضمنتها رسالة كل منظمة من هذه المنظمات.

8- تاهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المحلي لتطبيق اساليب لتطوير الية العمل لتنفيذ الخطط والاهداف .

9- اشراك منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات التنمية .

10- ان تستحدث رئاسة الوزراة دائرة دائمة في الرئاسة تقوم بتتبع خطى منظمات المجتمع المحلي بقطاعاتها الثلاث وتقييم مدى مساهمة هذه المنظمات في التنمية المحلية. على أن تقوم هذه المنظمات بدورها بتقديم تقرير دوري يبين اسهاماتها في التنمية المحلية.

قائمـــة المراجـــع

أولاً المراجـع العربيـة:

. البابا، نور الدين وصلاح ، ضياء الدين (2009). " دور منظمات المجتمع المدني في قيادة حملات التعبئة والضغط "، (دراسة غير منشورة لنيل درجة الدبلوم المهني في إدارة منظمات المجتمع المدني)، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

. بيومي، إبراهيم (2002). " تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان شبه الجزيرة العربية "، الاسكندرية ، دار الكتاب الجامعي للنشر.

. السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (2001). " دور المنظمات العربية في التنمية" ، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

. السيوف، نبيلة فايز (2007). " منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

. الشرجبي، عبد الكريم أحمد (2008). " مدى نجاح منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية ، دراسة مقدمة لجامعة صنعاء: اليمن ، عن الشبكة الإلكترونية ، www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=65796 تم استرجاعها بتاريخ 2010/11/4 .

. العطيات، ابتسام (2008). " العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي"، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.

. علاو، محمد علي (2009). " دور منظمات المجتمع المدني الأهلية في اليمن بين الواقع والمأمول "، مجلة العرب الأمريكية ، مج12 ،ع 32 ، صنعاء: اليمن.

11 . . ملاوي، أحمد إبراهيم (2008). " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية "، دراسة منشورة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،2(24) .

ثانياً المراجع الأجنبية:

- Basma bint Talal (2004). **Retnink on NGO** Developments Donors and Civil Society in Jordan. London; IBTAURIS.
- Brent W Ambrose, and others (2002)." **An Analysis of the Effects of the GSE Affordable goals on Low and Moderate- Income Families**", U.S Department of Housing and Urban Development, May , 2002.
- Hinnant, Charles C. (1995), "Nonprofit Organizations as Inter-regional Actors: Lessons from Southern Growth", Policy Studies Review, Spring/ Summer1995, 14:1/2, p387.
- Macken ,Walsh, I. (2009). **of Rural Development in Ireland"** , On www.teagasc.ie/research/reports/**ruraldevelopment**/ Line
- Peter, Klara (2007). **" Compensating differentials in emerging labor and housing markets: Estimates of quality of life in Russian cities"**, University of Kentucky, Lexington.